



## الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس

### بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة

الرباط : الجمعة 8 أكتوبر 1999

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَبِطَاعَتِهِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَبِطَاعَتِهِ

حضرات السيدات والسادة المحترمين أعضاء مجلسي النواب والمستشارين  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل خطابنا هذا نود أن نعرب لكم ومن خلالكم لشعبنا العزيز عن غامس  
سعادتنا ونحن نفتتح السنة التشريعية الجديدة في بدايتها التي تصادف أولى دورة  
يعقدها البرلمان بعد رحيل والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني لحبيب الله نراه  
وأكرم مثواه.

وسيرل على نهجه رضوان الله عليه لتثبيت الديمقراطية وبنفس العناية التي كان يديرها  
لهذه المؤسسة الموقرة فإننا نولي بالغ اهتمامنا للمسؤولية التي تتحملون أعباءها بصفتمكم  
ممثلين للمواطنين ترعون مصالحهم وتعبرون عن مصالحهم .

ونريد أن نوكد لكم بدورنا ما نريده لهذه المؤسسة لتقوم بدورها كاملا سواء في  
الميدان التشريعي أو في مراقبة عمل الحكومة وفق الأدوات المتاحة لها. ذلك أننا نؤمن  
إيماننا راسخا أن قوام الديمقراطية هو فصل السلطة وتوازنها.



إن التصورات التي عرفتها بلادنا في جميع المجالات ستدفعكم لا محالة إلى تقييم  
لهيئة أعمالكم وإلى ملائمة الأدوات والنصوص القانونية لتستجيب للتصورات  
الاقتصادية والاجتماعية.

بل إننا نتطلع إلى أن تكون الأدوات القانونية فاضرة للعمل الاجتماعي ورافعة  
اقتصادية عوض أن تتخلف عن ركب التطور الاقتصادي والاجتماعي. ولا شك أن  
المسؤولية مشتركة بين الحكومة والبرلمان في ما يخص تحسين النصوص وملائمتها  
للمستجدات.

بعد سنتين من هذه التجربة البرلمانية الحالية وتأكيدا لما سبق لوالدنا المغفور له أن نبه  
إليه فإننا ننتصر من الغرقتين تنقيح نكصاميهما الداخلين مع التنسيق بينهما عن لصريق  
تشكيل لجان مختلطة اعتبارا منا أنهما ليسا برلمانيين منفصلين ولكن غرفتان لبرلمان  
واحد ينبغي العمل فيه على عقلنة المناقشات ورفع مستواها وتفاذي تكرارها وحسن  
تدبير الزمن المخصص لها سواء في أعمال اللجان أو الجلسات العامة تطلعا لممارسات  
أرقى ومنجزات أكثر.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان

إن مسلسل التحديث الذي نريده ليحتم علينا الشروع في تشخيص قضايا واقعنا ومشكلاته  
الحالية والانكباب عليها بما يلزم من جد وحزم لايجاد الحلول الناجعة والمناسبة لها.  
وفرى في هذا الصدد أن نلفت الانتباه إلى مسألتين ملحتين تأخذ ببالغ اهتمامنا  
وتستبدان بانشغال الرأي العام الوصني..

المسألة الأولى تتعلق بالتعليم..

فعلى الرغم من تراثنا الزاخر الأصيل في هذا المضمار وما لنا فيه من تقاليد عريقة  
راسخة وعلى الرغم من الجهود المتلاحقة التي بذلت لحوال أزيد من أربعة عقود لجعل  
تعليمنا يواكب مرحلة امتزاج الاستقلال ومتطلبات بنائه فإننا نلاحظ أن الأزمة المزمنة  
التي يعانيها والتي جعلت والدنا رضوان الله عليه يعين لجنة ملكية خاصة ممثلة فيما  
جميع الهيئات والفعاليات لوضع مشروع ميثاق وحصني للتربية والتكوين.



وقد شاءت الأقدار أن تنهي هذه اللجنة أشغالها دون أن يكلم والدنا المشمول برحمة الله على نتائجهما. ونختتم هذه الفرصة لنوه بعملها وجمود كل أعضائها.

وقد أطلعنا على نتائجهما ووجدناها تعبر عما نبتغي من تعليم مندمج مع محيطه منفتح على العصر دون تنكر لمقدراتنا الدينية ومقوماتها الحضارية وهويتنا المغربية بشتر روافدها.

إن غايتنا هي تكوين مواطن صالح قادر على اكتساب المعارف والمهارات مشبع في نفس الوقت بهويته التي تجعله فخورا بانتمائه مدركا لحقوقه وواجباته عارفا بالشأن المحلي والتزاماته الوضعية وبما ينبغي له نحو نفسه وأسرته ومجتمعه مستعدا لخدمة بلده بصدق وإخلاص وتفان وتضحية وفي اعتماد على الذات وإقدام على المبادرة الشخصية بثقة وشجاعة وإيمان وتفاؤل.

ونريد من مؤسساتنا التربوية والتعليمية أن تكون فاعلة ومتجاوبة مع محيطها ويقتضي ذلك تعميم التمدرس وتسهيله على كل الفئات وبالأخص الفئات المحرومة والمناطق النائية التي ينبغي أن تحظى بتعامل تفضيلي وكذلك العناية بأخص التعليم التي نكن لها كل العطف والتقدير والتي هي في أمس الحاجة إلى مزيد من العناية بها والتكريم.

ولقد أصررنا من منطلق حرصنا على تمتيع كل الفئات بالتعليم والتربية أن يكفل مجانيا على مستوى التعليم الأساسي ولن تتم مساهمة الفئات ذات الدخل المرتفع بالنسبة للتعليم الثانوي إلا بعد خمس سنوات من الوقوف على نجاح هذه التجربة مع الإعفاء التام للأسر ذات الدخل المحدود. أما بالنسبة للتعليم العالي فلن تفرض رسوم التسجيل إلا بعد ثلاث سنوات من تطبيق المشروع مع إعطاء منح الاستحقاق للطلبة المتفوقين المحتاجين.

إن الضرورة لتقتضي كذلك أن ننصر إلى أساليب التدريس من أجل ترشيد النفقات المرصودة للتعليم. وإن الواجب يحتم علينا الصرامة في التعامل مع الأموال العامة صونا لها من كل التلاعبات.

إننا نستطيع تحقيق هذه الأهداف إذا ما تم ترشيد استغلال الموارد المادية وعقلنة تدبيرها وإذا ما وقع تحسين الاستفادة من الكفاءات والخبرات وإذا ما ساهمت في الإنجاز



كل الأُصناف المعنية من جماعات محلية وقطاع خاص ومؤسسات إنتاجية وجمعيات ومنظمات ومئات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين دون إغفال دور الآباء والأمهات ومسؤولية الأُس في المشاركة بالمراقبة والتتبع والحرص على المستوي المطلوب.

كما نبه إلى ضرورة الاعتناء بالتربية غير النظامية وما يتطلب التغلب على الأمية من تعبئة وهدية للحد من تفشيها ومحو آثارها لاسيما في القرى والبلوادي بهدف الحد منها لكونها عائقا يعرقل مسيرة التنمية.

واعتبارا للتوجه الإيجابي الذي سار عليه مشروع الميثاق واستجابته الملموسة لمستلزمات الإصلاح الذي نتطلع جميعا إليه ورغبة منا في بلورة خلاصاته ونتائجه داخل إطار مسهري يراعي المقتضيات الدستورية والإجراءات التشريعية فقد قررنا إحالته على البرلمان لوضع مشاريع القوانين التي توفر له إمكانيات التنفيذ على أن يتم هذا التنفيذ ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله بإيقاع تدريجي. وستحل اللجنة قائمة لمتابعة عملية التطبيق وتقييم النتائج وإغناء الميثاق ليواكب التصورات والمستجدات.

أما المسألة الثانية حضرات السيدات والسادة التي نوليها أهمية كبرى فهي قضايا التشغيل والبطالة. وإننا لنألم لهاته الوضعية التي مست شبابنا سواء من المتعلمين أو غير المتعلمين. ويلزمنا والحالة هذه التفكير مع كافة المعنيين في سبل معالجة هذا المشكل وفق مقاربات جديدة. كما يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة لمطابقة شعب الدراسة مع واقع الشغل والسعي لربط المؤسسات التعليمية والبرامج مع المحيط الاقتصادي. إن باب التشغيل لا ينبغي أن يبقى حصرا على الوظيفية العمومية وأن على شبابنا أن يقتحم القطاع الخاص دون أن يستشعر أية عقدة من نظامها التعليمي الذي نتشرف بكوننا من خريجه.

أن التصورات المتسارعة تفرض إعادة تأهيل الأُصص والعمال المزاولين فبالأحرى المرشحين للعمل ليتسنى لهم مواكبة المستجدات. ونهيب بشبابنا أن يستعيدوا الثقة في أنفسهم وأن يظهروا روح المبادرة والابتكار.



## حضرات السيدات والسادة..

إذا كنا قد عالجتنا المسألة التعليمية بما سيجعل أجيال شبابنا بإذن الله قادرة على مسايرة مستجدات الثورة التكنولوجية المتواصلة والتكيف معها والمساهمة فيها فإننا فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها إذا تمت معالجتها أن تساعد في امتصاص البطالة وخلق فرص الشغل نلمح على ضرورة ترشيد السياسة المالية وحسن تدبير الإنفاق مع الحث على دفع الضرائب وتسديد سائر المستحقات الإلزامية.

لقد شهدنا مملكتنا إصلاحات عادت على الوضع الاقتصادي بنتائج ملموسة إلا أننا متطلعون إلى توسيع آفاق النمو بإنعاش المقاولات الصغير والمتوسطة وتشجيع الاستثمار العمومي والخصوصي والوطني والأجنبي مع حفز القطاع الخاص على أخذ المبادرة بأننا نعتب هذا التشجيع وذاك الإنعاش مقوما ضابطا ليقام اقتصادي واجتماعي يمكن من فتح باب التشغيل وإيجاد مناصب عمل لجميع المستويات التكوينية والتأهيلية ويمكن بالتالي من مواصلة التطور والتقدم.

غير أننا نلاحظ مع الأسف الشديد كثيرا من العوائق سواء على مستوى القوانين أو المساهم الإدارية أو السلوكيات أو الخلل في التنسيق بين الإدارات.

ولن يتحقق ذلك ما لم نتجاوز بعض السلبيات التي تعوق ازدهار الاستثمار والتي تقتضي إنزالها تسريع السير الإداري ومحااربة بطنه ورقابته وتخفيف مساهمه والتنسيق بين مراكز القرار وإعادة الثقة في جودة النصوص القانونية وسلامة تطبيقها.

وكيف نستطيع أن نتغلب على العوائق ونركب روح العصر إذا هطلت إدارتنا على ما هي عليه من جمود وإذا هطلت التوجيهات الكبرى حبرا على ورق.

وكيف نستطيع مواكبة التطورات إذا لم يحصل تقدم على مستوى التنفيذ. فقد سبق لوالدنا كهيبة الله نراه أن بعث رسالة إلى وزيره الأول آنذاك بتاريخ 21 يونيو 1989 دعا فيها إلى تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين بحيث تكون الإدارة ملزمة





بالنصر في ملفاتهم في أجل شهرين وإذا لم يتم قبول الملف فإن عليها أن تعطل رفضها قبل انقضاء الأجل المحدد. وفي حالة عدم بثها فيه فإن الملف يعتبر مقبولاً. إن من الواضح أن اقتصادنا يتضرر من تصرفات تسيير عكس الاتجاه الذي نريده. إننا في نضاق الإصلاحات الجذرية التي نحن عازمون بها على مواجهة ظاهرة البطالة قررنا إنشاء صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز بقصد استثمار عائدات الخبز الثاني للمهاتف المحمول لإنجاز بعض المشاريع التي تتوفر بها مناصب شغل عديدة ومتنوعة والتي لها أولوية وأهمية كالتنموض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشيد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ومؤسسات رياضية.

وكان والدنا تغمده الله بواسع رحمته قد بشر في آخر خطاب له يوم ثامن يوليوز الماضي أن هذه الاستثمارات ستكون دافعا استثنائيا منشطا للحركة المالية والتكنولوجية مما سيتم للمغرب قفزة تنموية نوعية.

ونصرا للأهمية التي نوليها لهذه المشاريع قررنا تكوين لجنة خاصة تكون تحت مسؤوليتنا تضم ممثلين... عن حكومتنا وعن الإدارات العمومية وشخصيات مؤهلة عن القطاع الخاص

حضرات السيدات والسادة..

هذه بعض التصورات نعرضها عليكم إصارا للعمل نتنصر منكم أن تبلوروها إلى قوانين وإجراءات ملموسة.

وفقكم الله وسدد خلكم وأعانكم على تحمل المسؤولية المنوطة بكم.

"ربنا أتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا". صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."